الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

بلديـــة جندوبـة

عـــــــدد

المحضـــر العـــــــــام

للجلسة الاستثنائية للنيابة الخصوصية

لسنـــة 2016

الثلاثاء 22 نوفمبر 2016

على الساعة الثالثة مساء من يـوم الثلاثاء 22 نوفمبر 2016 ترأس السيد نور الدين مفتاحي معتمد جندوبة الجنوبية رئيس النيابة الخصوصية اجتماع هذه الأخيرة في جلستها الإستثنائية وعلى إثر إستدعاءات فردية مسجلة تحت عدد 4802 بتاريخ 18 نوفمبر 2016 وجهت إلى السادة الأعضاء هذا نصها " تحية وبعد، أتشرف بدعوتكم لحضور إجتماع النيابـــة الخصوصية لبلدية جندوبة في جلستها الإستثنائية لسنـــة 2016 وذلك يـــوم الثلاثاء 22 نوفمبر 2016 على الساعة الثالثة مساء بمقر البلدية للنظر في المواضيع التالية:

1. المصادقة على إتفاقية منح المساعدات غير الموظفة والمساعدات الموظفة لسنة 2017.
2. البرنامج السنوي لدعم القدرات لسنة 2017.
3. تسويغ محل تجاري بلدي كائن بنهج ربيعة.
4. رفع قضية عدلية إستعجالية للخروج لعدم الصفة .
5. المصادقة على مشروع مثال التهيئة العمرانية لبلدية جندوبة.
6. تحديد مقترحات البلدية في محتوى المخطط الإستثماري البلدي".

حضر السادة الآتي ذكرهم:

- السيد منذر الضاوي : عضو النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية
- السيد عبد اللطيف السلطاني : عضو النيابة الخصوصية ورئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجية
- السيد منجي السلطاني : عضو النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الصحة والنظافة والعناية بالبيئة
- السيد عبد الكريم العمري : عضو النيابة الخصوصية

وتغيب بعذر :

- السيد حميد الستيتي : عضو النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية

كما حضر الجلسة كل من السيدات والســـادة:

- حسن الدخيلي : القابض البلدي
- أماني العيادي : ميسرة
- رحمة الجوادي : ميسرة
- عواطف حمراني : رئيسة مصلحة المعاليم والاستخلاصات
- عواطف جبالي : رئيسة مصلحة النزاعات والملك البلدي
- بسام العبيدي : مدير فضاء المواطن
- سامي الخليفي : رئيس المصلحة المالية والصفقات
- أمين الخزري : المصلحة الفنية
- حياة محمودي : كتابة المجلس

افتتح السيد نور الدين مفتاحي رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بكل من حضرها سواء من موظفين أو أعضاء شاكرا للجميع حبهم للعمل البلدي وإلتزامهم بحضور مختلف الجلسات رغم مشاغلهم وإرتباطاتهم المهنية بإعتبارهم يمثلون إدارات جهوية وحيوية ومعبرا عن سعادته بدعم النيابة الخصوصية لبلدية جندوبة بعضو جديد وهو السيد عبد الكريم العمري المندوب الجهوي للتجهيز والإسكان بجندوبة عوضا عن السيد علي الهذلي الذي إنتقل إلى العمل بولاية باجة متوجها في ذات الوقت بجزيل شكره للسيد رئيس الحكومة وللسيد والي جندوبة على هذا الدعم باعتبار أن السيد عبد الكريم العمري يعد مكسبا للنيابة الخصوصية لبلدية جندوبة .

ثم شرع في مناقشة نقاط جدول أعمال الجلسة تباعا :

1- <u>المصادقة على إتفاقية منح المساعدات غير الموظفة والمساعدات الموظفة لسنة 2017:</u>

عملا بأحكام الأمر عدد 3505 لسنة 2014 مؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وبناءا على ما ورد بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 13 جويلية 2015 المتعلق بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إلى الجماعات الجماعات المحلية والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المتعلق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية.

وعملا بمقتضيات الدليل العملي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وحتى تستجيب البلدية للشروط الدنيا المطلوبة للحصول على المساعادات الموظفة وغير الموظفة لسنة 2017 وبناء على الإتفاقية المبرمة في الغرض بين كل من بلدية جندوبة ممثلة في شخص السيد رئيس النيابة الخصوصية

والسيد المدير العام لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمسجلة بالقباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة بتاريخ 27 أكتوبر 2016 والتي تم بمقتضاها منح بلدية جندوبة مساعدة غير موظفة بعنوان سنة 2017 قدرها 204 ألف دينار شريطة إستيفاء الشروط الدنيا المطلوبة .

وحيث أن منح هذه المساعدات لا يكون إلا بعد عرض الإتفاقية المذكورة والمصادقة عليها من قبل مجلس النيابة الخصوصية لبلدية جندوبة .

وبعد إطلاع أعضاء النيابة الخصوصية على فحوى الإتفاقية المبرمة بين البلدية وبين صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وافق الأعضاء الحاضرون بالإجماع على هذه الأخيرة.

2- **المصادقة على البرنامج السنوى لدعم القدرات لسنة 2017** :

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تم إعداد البرنامج السنوي لدعم القدرات البلدية في جانبيه المتعلقين بالتكوين والمساندة الفنية الذي سيتم تنفيذه من قبل كل من مركز التكوين ودعم اللامركزية وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية .

وبناء على المكتوب المشترك بين كل من السيدين المدير العام لمركز التكوين ودعم اللامركزية والمدير العام لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية عدد 4169 بتاريخ 21 أكتوبر 2016 حول إعداد البرنامج السنوي لدعم القدرات لسنة 2017 وتبعا لمكتوب السيد المدير العام لمركز التكوين ودعم اللامركزية عدد 35.2034 بتاريخ 20 سبتمبر 2016 حول البرنامج السنوي لدعم القدرات البلدية لسنة 2017 وإعتمادا على المذكرة التوجيهية عدد 205581 المؤرخة في 05 أكتوبر 2015 يعرض البرنامج السنوي لدعم القدرات في جانبه التكويني والمساندة الفنية لسنة 2017 وفقا لبيانات الجدول التالي للمصادقة .

أ- **برنامج دعم القدرات فى مجال التكوين :**

المحاور	المحور الأول: تنفيذ البرامج الإستثمارية حسب المقاربة التشاركية	المحور2 : التصرف المالي و رفع المردودية	المحور 3: إجراءات إبرام الصفقات و قواعد الحماية البيئية و الإجتماعية	المحور الرابع التصرف في الملك البلدي و حماية الممتلكات
المواضيع المقترحة	- التدرب على كيفية تنظيم جلسة فنية ناجحة مع المواطنين قصد تحديد البرامج الإستثمارية	- التعرف على كيفية تحسين مستوى الإستخلاصات بإعتماد الآليات الأكثر نجاعة - التحليل المالي	- التمرس على القيام بإجراءات إبرام الصفقات في وقت وجيز - التدرب على القيام بدراسات تعتمد على قواعد الحماية البيئية و الإجتماعية	- التدرب على إعتماد الآليات الأكثر نجاعة للتصرف في الملك البلدي و حمايته

الرمز	الموضوع (الترتيب حسب الأولوية)	المشاركون المقترحون (الإسم و اللقب)	الإدارة/المصلحة	الرتبة/الخطة الوظيفية	الهاتف
012	- التدرب على كيفية تنظيم جلسة فنية ناجحة مع المواطنين قصد تحديد البرامج الإستثمارية	الكاتب العام			78600200
		عائدة غزواني	الفنية	مهندسة	
021	- التعرف على كيفية تحسين مستوى الإستخلاصات بإعتماد الآليات الأكثر نجاعة	عواطف حمراني	الإستخلاصات	متصرف مستشار /رئيس مصلحة	78600200
023	- التحليل المالي	الكاتب العام/ رئيس المصلحة المالية	الكتابة العامة/ المالية	كاتب عام/ رئيس مصلحة	
031	- التمرس على القيام بإجراءات إبرام الصفقات في وقت وجيز	عائدة غزواني	الفنية	مهندسة	78600200
		بسمة العبيدي		محلل مركزي	78600200
034	- التدرب على القيام بدراسات تعتمد على قواعد الحماية البيئية و الإجتماعية	مسرى زرقي	الفنية	تقني	78600200
		سامح صكوحي		مهندس	78600200
043 044	- التدرب على إعتماد الآليات الأكثر نجاعة للتصرف في الملك البلدي و جرده و حمايته	الكاتب العام			78600200
		عواطف جبالي	النزاعات و الملك البلدي	متصرف مستشار /رئيس مصلحة	
		محمد علي سلطاني	الفنية	تقني	78600200

ب- برنامج دعم القدرات في مجال المساندة الفنية :

ترتيب الأولوية	المساندة الفنية (1)	الرمز حسب دليل المساندة الفنية (2)	المشروع أو النشاط المعني بالمساندة الفنية (3)	تاريخ بداية التدخل (4)	المجال (5)	عدد المنتفعين وصفتهم (6)	المصلحة أو الوحدة المنتفعة (7)
1	إعداد وتنفيذ برنامج عمل بخصوص المخطط الإستثماري البلدي و البرنامج السنوي للإستثمار وفق المنهجية التشاركية	A2	التدرب على الإعداد لتنظيم و إدارة جلسة فنية ناجحة مع المواطنين بخصوص المخطط الإستثماري البلدي و البرنامج السنوي للإستثمار	جانفي	حوكمة	01 مهندس 01 تقني 01 متصرف	- القسم الفني - القسم الفني - المالية
2	و تنمية وضع برنامج للإستخلاص و متابعة تنفيذه موارد البلدية	D4	إيجاد آلية لتحسين مستوى الإستخلاصات	جانفي /فيفري	ديمومة	01 متصرف مستشار	- الإستخلاصات
4	إعداد و تنفيذ برنامج التصرف البيئي و الإجتماعي لمشروع (PGES) من طرف البلدية	E3	مشروع بناء القسط الثاني من المستودع البلدي	جانفي	ديمومة	عدد 02 مهندسين	- القسم الفني
5	إعداد جرد للممتلكات المنقولة و العقارية و وضع برنامج لصيانتها	F6	المحافظة على الملك البلدي و إستغلاله بالطريقة الأنجع	جانفي/فيفري/مارس	ديمومة	01 متصرف مستشار 01 تقني	- النزاعات والملك البلدي - القسم الفني
3	دعم القدرات في مجال الطلبات العمومية من خلال تخطيط مختلف لمختلف المراحل ،إعداد كراس الشروط الإدارية و الفنية، الإعلان عن المنافسة و فرز العروض	F1	التمرس على القيام بإجراءات إبرام الصفقات في وقت وجيز	جانفي/فيفري/مارس	تصرف	01 مهندس عدد 02 تقني	- القسم الفني
6	المساندة في مجال الإتصال والشفافية	B 2	المساندة في مجال الإتصال الرقمي مع المواطن من خلال موقع الواب وشبكات التواصل الإجتماعي	أفريل	حوكمة	02 تقني 01 متصرف مستشار	- فضاء المواطن - القسم الفني - الكتابة العامة
7	المساندة في مجال البرمجة والقيادة	F 4	دعم القدرات في مجال التصرف في المشاريع من خلال المساندة على قيادة وتسيير المشروع في مجال مراحله وإعداد إجراءات المتابعة	ماي	التصرف	01 مهندس 01 متصرف مستشار	- القسم الفني - الكتابة العامة

وبعد الإطلاع على محتوى برنامج دعم القدرات لسنة 2017 في جانبيه التكويني والمساندة الفنية وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرون بالإجماع على البرنامج المذكور.

3. تقرير حول تسويغ محل تجاري بلدي

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على الأعضاء الحاضرين أن مجلس النيابة الخصوصية للبلدية وافق خلال دورته الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2011 على تسويغ المحلين التجاريين البلديين عدد 12 و عدد 13 الكائنين بنهج ربيعة عن طريق بتة عمومية تفتح للغرض و حيث حددت الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بتاريخ 03 نوفمبر 2010 القيمة الكرائية الإفتتاحية للمحل عدد 12 بمبلغ قدره ثمانون (80) دينارا طبقا لتقرير الإختبار عدد 7398 /10 و مبلغ قدره مائة و عشرون (120) دينارا للمحل عدد 13 طبقا لتقرير الإختبار عدد 10/7403 فقد خول المجلس للجنة التبتيت التقيد بمبلغ مائتي (200) دينار شهري كحد أدنى للتسويغ بالنسبة للمحل عدد 12 و ثلاثمائة (300) دينار شهري بالنسبة للمحل عدد 13 و ذلك حسب كراسي الشروط المعدين للغرض و تمت المصادقة على ذلك من قبل سلطة الإشراف بتاريخ 08 نوفمبر 2011 .

و في حين تمت مواصلة بقية الإجراءات اللازمة بالنسبة للمحل عدد 13 ليتم تسويغه عن طريق بتة عمومية أجريت بتاريخ 01 نوفمبر 2012 تعطلت عملية التسويغ بالنسبة للمحل عدد 12 نظرا للإستيلاء عليه من قبل أحد الخواص فتم إستصدار حكم قضائي في الخروج لعدم الصفة تحت عدد 12984 بتاريخ 15 ديسمبر 2013 تم تنفيذه بتاريخ 20 أفريل 2016 علما و أنه قد تم عرض مشروع كراس الشروط الخاص بهذا المحل على أنظار مجلس النيابة الخصوصية الذي وافق بالإجماع خلال دورته العادية الثانية لسنة 2013 المنعقدة بتاريخ 31 ماي 2013 على هذا الكراس مع التوصية بأن لا يقل معين الكراء الشهري للمحل المذكور على مائتي (200) دينار كما تمت المصادقة على ذلك من قبل سلطة الإشراف بتاريخ 05 جويلية 2013.

و حيث تم إقتراح إشهار المحل المذكور للتسويغ إعتمادا على المداولة المذكورة و على نفس تقرير الإختبار الصادر تحت عدد 7398 /10 بتاريخ 03 نوفمبر 2010 عن الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وذلك خلال الجلسة الإستثنائية لمجلس النيابة الخصوصية المنعقدة للغرض بتاريخ 04 أكتوبر 2016 إلا أن سلطة الإشراف لم تصادق على هذا المقترح و طلبت تحيين القيمة الكرائية للمحل ليقع تقدير القيمة الكرائية الإفتتاحية من جديد من قبل خبير أملاك الدولة و الشؤون العقارية بمبلغ قدره مائة و أربعون (140) دينارا طبقا لتقرير الإختبار عدد 778/9075 المؤرخ في 19 أكتوبر 2016.

وإثر هذا العرض بين السيد رئيس النيابة الخصوصية ان البلدية ستعتمد بتة عمومية بالظروف المغلقة وكراس شروط معد في الغرض وسيتم تحديد تواريخ فتح وفرز العروض المقدمة .

وبعد النقاش والتداول لاحظ أعضاء النيابة الخصوصية أن القيمة الكرائية المقترحة من قبل خبير أملاك الدولة والشؤون العقارية لا تتماشى والموقع الإستراتيجي للمحل وان التقرير المذكور يعتبر أساس قانوني للإستناس به وللبلدية أحقية قبول المقترحات التي تقدم لها من عدمه عن طريق لجنة التبتيت وحسب الشروط التي تقرها مداولات النيابة

الخصوصية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالموارد البلدية وضرورة تنميتها والمحافظة عليها حتى تتمكن من الإستجابة لطلبات المواطنين وقضاء شؤونهم وتنفيذ البرامج التنموية .

لذلك وبناء على ما تقدم وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على تسويغ المحل المذكور عن طريق الظروف المغلقة على أن لا يقل معلوم الكراء عن 280 دينارا في الشهر كما وافق الأعضاء المذكورون على كراس الشروط المعدة في الغرض مطالبين بضرورة القيام بعملية الإشهار في أقرب وقت ممكن وبمجرد مصادقة سلطة الاشراف حفاظا على موارد البلدية.

4. تقرير حول رفع قضية إستعجالية في الخروج لعدم الصفة ضد المستغل لجانب من حديقة الفائز

وافق المجلس البلدي سنة 2000 خلال دورة نوفمبر العادية المنعقدة بتاريخ 23 نوفمبر 2000 على الترخيص للمواطن كمال العبيدي في الإستغلال الوقتي لجانب من حديقة الفائز بناء على مشروع قرار إشغال قامت بإعداده لجنة خاصة إجتمعت للغرض بتاريخ 17 نوفمبر 2000 وتمت المصادقة على ذلك من قبل سلطة الإشراف بتاريخ 25 ديسمبر 2000 و بناء على ذلك و على كراس الشروط المؤرخ في 01 فيفري 2001 تم إصدار قرار في الإشغال الوقتي لفائدة المعني بالأمر بتاريخ 14 فيفري 2001.

و حيث تلدد الشاغل عن دفع المعاليم المستوجبة رغم التنبيه عليه بواسطة عدل تنفيذ فقد تم إستصدار حكم تحت عدد 1/17372 بتاريخ 26 أفريل 2010 يقضي بإلزام المعني بالأمر بأداء الدين المتخلد بذمته و حيث لم يذعن المدّعى عليه لمقتضيات الحكم الصادر ضده و لم يقم بتسديد مبلغ الدين فقد تم إصدار قرار تحت عدد 230 بتاريخ 27 نوفمبر 2011 لإلغاء قرار الإشغال المشار إليه آنفا تم تبليغه للمعني بالأمر بتاريخ 15 نوفمبر 2013 عن طريق محضر التبليغ عدد 016392 .

و حيث واصل هذا المواطن إستغلال الفضاء رغم إلغاء قرار الإشغال و إنتفاء الصبغة القانونية لتواجده بالمكان وحيث ترغب البلدية في إسترجاع هذا الفضاء.

وبعد التداول النقاش ولقناعة جل الحاضرين بضرورة الحفاظ على الملك البلدي واستخلاص الديون المتخلدة بذمة الشاغل لهذا الفضاء وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على رفع قضية إستعجالية ضد الشاغل كمال العبيدي للخروج من فضاء حديقة الفائز لعدم الصفة.

5. المصادقة على مشروع مثال التهيئة العمرانية لبلدية جندوبة

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على الأعضاء الحاضرين مشروع مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة جندوبة بالاشتراك مع المجلس الجهوي ووزارة التجهيز والإسكان منذ مارس 2008 وقد أوكلت مهمة الدراسة إلى مكتب دراسات مختص في الغرض.

وحيث بلغت الدراسة مرحلة متقدمة بعد أن صادق المجلس الجهوي على المرحلة الثانية والنهائية في حين رفض المجلس البلدي المصادقة على المرحلة المذكورة بسبب مطالب طلبها ورفضتها وزارة التجهيز سنة 2010 وقد ظلت الدراسة معلقة منذ ذلك التاريخ رغم الاجتماعات التي عقدت بالبلدية وبالولاية وبوزارة التجهيز.

وفي مارس 2014 قررت النيابة الخصوصية آنذاك التخلي عن الدراسة نهائيا ومنذ ذلك التاريخ ضل أمر دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية معلقا إلى حدّ التاريخ وقد إنجر عن هذا الوضع إشكاليات عديدة أضرت بمصداقية البلدية كما أضرت بمصالح المواطنين.

وفي دورته العادية المنعقدة بتاريخ 24 جويلية 2015 أوضح أعضاء مجلس النيابة الخصوصية أن مثال التهيئة العمرانية الذي في طور المراجعة فيه من الإمتيازات الشيء الكثير مقارنة بمثال التهيئة المصادق عليه سنة 1998 وبالتالي فإن التغافل عن هذه الإمتيازات وإسقاط الدراسة ومواصلة العمل بمثال سنة 1998 فيه تجنى كبير على مدينة جندوبة وقد وافقت آنذاك النيابة الخصوصية بالإجماع على عدم إسقاط وإستئناف دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة جندوبة .

وعليه صادق أعضاء مجلس النيابة الخصوصية لبلدية جندوبة بالإجماع على مشروع المثال في قراءة ثانية إثر إنعقاد دورته الإستثنائية بتاريخ 10 ماي 2016 ثم تمت إحالة المثال المذكور إلى المجلس الجهوي قصد المصادقة. إلا أن هذا الأخير بعد إستشارته للإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بجندوبة أرجأ المصادقة عليه إلى حين إصلاح ما وقع من سهو على جملة من النقاط بعضها داخل حدود المنطقة البلدية من مراجعة لتسميات عدد من التجهيزات العمومية، تصحيح وتصنيف المنطقة المسماة "الأكراد" من UAa1 إلى تجهيزات عمومية وتصحيح صبغة المساكن المحاذية لإقليم الشرطة والبعض الأخر يوجد خارج حدود المنطقة البلدية أي مرجع نظر الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان.

وعليه تم إرسال مكتوب في الغرض مرفوق بأمثلة هندسية توضيحية إلى مكتب الدراسات الذي قام بدوره بإصلاح جميع الإخلالات وتمكيننا من مشروع مثال تهيئة منقح.

وبعد النقاش والتداول تدخل السيد عبد الكريم العمري عضو النيابة الخصوصية وأكد على ضرورة التنسيق بين البلدية وبين الإدارة الجهوية للتجهيز لتفادي أي إشكال والتسريع بإجراءات المصاقة على هذا المشروع الذي من شأنه أن يفيد مدينة جندوبة ككل. لذا فمن الضروري إعادة المصادقة على مشروع مثال التهيئة العمرانية المعدّل في قراءة ثانية وذلك قصد إحالته إلى على إدارة التعمير لإستصدار أمر المصادقة النهائية خاصة بعد أن تم التأكدمن إصلاح جميع الإخلالات التي تم رفعها آنفا.

وإثر التداول والنقاش صادق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على مشروع مثال التهيئة العمرانية لمدينة جندوبة في صيغته المقدمة وحسب التحويرات المقترحة وبالتالي الموافقة على إستكمال بقية الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على هذا الأخير من قبل الجهات المختصة قانونا.

6. تحديد مقترحات البلدية في محتوى المخطط الإستثماري البلدى لسنة 2017:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين أن بلدية جندوبة شرعت منذ السنة الفارطة في إعتماد المقاربة التشاركية في إعداد مقترحات المخطط الإستثماري البلدي وتشريك المواطن والمجتمع المدني في مختلف مراحل الإعداد إحتراما لمبدأ الشفافية حيث تم عقد جلسات تحضيرية لإعداد المخطط الإستثماري البلدي لسنة 2017 من بينها جلسة يوم 04 نوفمبر 2016 مع مختلف مكونات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ومنظمات تنفيذا لمنهجية المقاربة التشاركية وهي أحد أهم المراحل التحضيرية للجلسات العامة مع المواطنين، وبما ان المنهجية المذكورة تفترض ضرورة قيام البلدية بالتشخيص الفني والمالي وتحديد إختياراتها ومقترحاتها للمشاريع التي ستندرج بالمخطط الإستثماري البلدي لسنة 2017 حسب القدرات المالية المتوفرة لديها وحسب الأولويات وحسب نوعية المشاريع سواء كانت مشاريع قرب لها صلة مباشرة بالمواطن والتي تتمثل خاصة في مشاريع البنية التحتية مثل تعبيد الطرقات والإنارة العمومية أو مشاريع مهيكلة للمدينة أو مشاريع إدارية مثل البناءات الإدارية أو إقتناء المعدات لذلك يعرض على أنظار النيابة الخصوصية كل من التشخيص الفني والمالي لتحديد عدد المناطق من جهة وتقديم مقترح البلدية للمشاريع التي ستضمن ضمن مخطط الإستثمار البلدي لسنة 2017 والذي سيعرض على أنظار المواطنين خلال الجلسة العامة الأولى المقررة ليوم 27 نوفمبر 2017 في إطار المقاربة التشاركية لإبداء الرأي والإستشارة وتحديد القرار إذا كانت المشاريع المقترحة مشاريع قرب وإلى الإعلام إذا ما كانت المشاريع المقترحة ذات صبغة إدارية أو الى الإعلام والإستشارة إذا ما تم إقتراح مشاريع مهيكلة للمدينة .

وبعد الإطلاع على كل من التشخيص الفني والمالي وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على المقترحات التالية :

أ- **تقسيم المنطقة البلدية :** خمسة مناطق حسب العمادات كما يلي :

- منطقة أولى : عمادة الزغادية
- منطقة ثانية : عمادة النور
- منطقة ثالثة : عمادة جندوبة المدينة
- منطقة رابعة : عمادة الهادي بن حسين
- منطقة خامسة : عمادة الفردوس.

ب- **إختيار مشاريع ذات صبغة إدارية ضمن المخطط البلدي الإستثماري لسنة 2017** نظرا للحاجة الأكيدة لبناء قصر بلدية يتماشى وعراقة بلدية جندوبة من جهة وتطوير أسطول النقل وخاصة معدات النظافة لعدم كفاية الأسطول الحالي وبالتالي عجز البلدية عن تقديم الخدمات بالنجاعة المطلوبة من جهة ثانية وبالتالي فإن الإعتمادات المخصصة لبرنامج الإستثمار البلدي لسنة 2017 والمتمثلة في :

- موارد ذاتية : 942.000,000 دينار.
- مساعدة غير موظفة : 204.000,000 دينار

الجملـــة العامة : 1.146.000,000 دينار

ستخصص كما يلي :

ع/ر	بيان المشاريع المقترحة	الإعتمادات المقترح تخصيصها
01	- بناء القسط الأول من قصر البلدية	700.000,000 دينار
02	- اقتناء معدات نظافة ووسائل نقل	446.000,000 دينار
	الجملة العامـــــــــــة	**1.146.000,000 دينار**

ورفعـــت الجلســـــة في حدود الساعـــــة الرابعة والنصف بعد الزوال من نفس اليوم.

رئيس النيابة الخصوصية

نور الدين مفتاحي